موقف اليابان من قضية الصراع العربي "الإسرائيلي"؛ من عقيدة يوشيدو إلى مبدأ شينزو آبي

د. حكمات العبد الرَّحمن*

الملخص:

تَهدفُ الدِّراسةُ إلى تَحليلِ مَوْقفِ اليابانِ التَّاريخي من قَضيَّة الصِّراع العَربيّ "الإسرائيليّ" والعواملِ التي أثَّرتْ في هذا الموقف، ومن أهمّها: عاملُ الطّاقة والعاملُ الأمريكيُّ، وتغيرُ موازين القوَّةِ بعد نهاية الحرب الباردة، والعلاقة مع "إسرائيل. كما يعمل البحثُ على دراسةِ المراحلِ التي مَرَّ فيها الموقفُ الياباني من الأحداثِ المرتبطة بتلك القضيَّة التاريخية؛ الانتفاضات الفلسطينية، وقضيَّة السَّلام العربيّ – "الإسرائيليّ". وتتناول هذه الورقةُ أربعةَ محاورَ أساسيّةٍ: يتبلور المحورُ الأوّلُ في العوامل المؤثرة في موقف اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ "الإسرائيليّ"، ويبحث الثّاني تطور موقف (سياسة) اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، والثّالث يقرأ موقف اليابان وعملية السَّلام العربيّة – "الإسرائيليّة"، ويتناول المحور الأخير موقف اليابان من الانتفاضات الفلسطينية.

* جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.

La Position du Japon sur la question du conflit arabo-israélien; de la doctrine de Yoshida au principe de Shinzo Abe

Dr. Hikmat Alabdulrahman**

Résumé

Cette étude vise à analyser la position historique du Japon concernant la question du conflit arabo-"israélien" et les facteurs qui l'ont influencée. Le plus important de ces facteurs est l'élément énergétique, la position américaine ainsi que le changement de l'équilibre des puissances à la fin de la guerre froide et la relation avec "Israël". Cette recherche considère également les étapes de la position japonaise concernant les événements liés à cette question historique; les Intifadas palestiniens et la question de la paix arabo "israélienne".

Cet article s'organise autour de quatre axes principaux : le premier aborde la position du Japon sur la question du conflit arabo-"israélien", le second étudie le développement de la position politique du Japon au sujet de ce conflit, le troisième considère la position du Japon et le processus de paix arabo - "Israélien" et le dernier examine la position du Japon face aux Intifadas palestiniens.

** Université de Damas, Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Département d'Histoire.

المقدّمــة:

انتهجتِ اليابانُ منذ نهايةِ الحرب العالمية الثَّانيةِ سياسةً تعتمد على الاقتصاد لتحقيق الانتعاش الاقتصاديّ من جهة، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن القومي من جهة أخرى، وعملت على تأمين الدعم اللازم لتحقيق التّطور الاقتصادي الذي تسعى إليه، فاليابان التي أصبحت في مدّة زمنيّةٍ قياسية من أكبر اقتصاديات العالم بدأت تعتمد بشكل أساسي على نفط الشَّرق الأوسط، لكنّها مع تلك القوة الاقتصادية الكبيرة لا تمتلك سوى دورٍ سياسيٍّ قزمٍ في منطقة تحتضن واحدة من أهم القضايا العالمية؛ وهي قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيلي".

ومع تغيُّر المعطياتِ العالميَّةِ بعد زوال نظام القطبية الثّنائية، وظهور بوادر عودة الرُّوح العسكرية بدأت اليابان تبحث لنفسها عن دورٍ سياسيٍّ مؤثِّر يتناسب مع دورها الاقتصادي والمساعدات التي تقدمها من جهة، ويتماشى في الوقت نفسه مع التطورات العالمية والإقليمية من جهة ثانية. وهذا الجزءٌ يحاول هذا البحثُ تتبعه من خلال تاريخ تطور الدّور الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتّى الوقت الحاضر مع التركيز على المحطات الأساسية التي وسمت هذا الموقف، ومدى تأثير العوامل الإقليمية والدّولية في تغير طبيعة هذا الموقف.

وغالبًا ما تُوصَفُ اليابان بأنَّها أمَّةٌ صديقةٌ للعرب، فهي من أكثر الدّاعمين للمنظمات والوكالات التي تعمل على دعم الشّعب الفلسطيني، ومن أكثر الدُّول التي قدَّمت مِنحًا للفلسطينيين، وهي أيضًا من أكثر المبادرين للمساهمة في أي مشروع يمكن أن يساهم في حل المشكلات كما هو الحال في مناصرتها في حل مشكلة التّواصل بين الضفة الغربية وغزة خلال مفاوضات (أوسلو)، وتغطية نفقٍ يربط غزةَ بالضِّفّة الغربية في منطقة الظّاهرية[1]. إلا أن التفاوت الكبير بين اعتماد اليابان على منطقة الشَّرق الأوسط وانخفاض مستوى مشاركتها الفاعلة في تلك المنطقة ما يزال واضحًا. ويمكن القول–

[1]– تُعد اليابان من أكبر الدول المانحة للفلسطينيين. فالوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا أطلقت في عام 2004 مبادرة "ممر السَّلام والرفاهية" كمبادرة متوسطة المدى تهدف إلى تعزيز التعايش المشترك والرفاهية بين طرفي الصِّراع الفلسطيني–"الإسرائيليّ". وتنص تلك المبادرة على تعزيز قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتنمية مستدامة للاقتصاد الفلسطيني، وبناء الثقة بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" عبر التعاون الإقليمي بين الطرفين والأردن وتقوية القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، إضافة إلى التعاون التقني لتنمية وتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني. انظر: العلاقات بين "بلاد الشّمس المشرقة" والعرب... من التجارة إلى الحوار السياسي، السّياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربيّة مستقلة، جريدة الجزيرة الإماراتية، 2018/4/24، تاريخ الاطلاع 2018/11/7. على الرابط:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/46133a9c-725d-4fd3-89b3-34607886e4e5

باستثناء منطقة شرق آسيا– لا توجد منطقةٌ أخرى يمكن أن يكون لها تأثيرٌ واضحٌ وقويٌّ في ازدهار اليابان ورفاهها الاقتصادي وأمنها السِّياسي كما هو تأثير منطقة الشرق الأوسط. وربما انطلاقًا من ذلك بدأت سياسة اليابان التاريخية تأخذ منحًى متغيرًا تجاه قضايا تلك المنطقة انطلاقًا من حفاظ اليابان على مصالحها بالدرجة الأولى، وليس حرصًا على قضايا المنطقة نفسها.

إشكالية الدِّراسة: الإشكالية الأساسيَّة التي يحاول البحثُ مناقشتها هي تحليل موقف اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ"، وتطوره انطلاقًا من تغيُّر الواقع الدّاخلي في اليابان، وتأثير العوامل الإقليمية والعلاقات مع الولايات المتحدة الفاعل الأساسي في منطقة الشرق الأوسط على موقف طوكيو ذلك. كما تفترض الدِّراسةُ مدى قدرة اليابان على توظيف دورها وقوتها الاقتصادية في ممارسة دورٍ أكثرَ فاعلية في قضايا عالميّةٍ حساسة كقضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ". فاليابان القوة الاقتصادية الكبرى ما زالت تبحث لها عن دور سياسي قوي يوازي دورها الاقتصادي وذلك انطلاقًا من منطقة الشرق الأوسط

فرضياتُ الدِّراسة: تتعلق فرضيات الدِّراسة بطبيعة الموقف الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ" والتَّطورات التي طالت هذا الموقف، وبالأهداف التي تسعى اليابان لتحقيقها والوسائل التي تعتمدها للتعبير عن موقفها. يضاف إلى ذلك فرضية البحث عن دور العوامل الإقليمية والدولية في التأثير في موقف اليابان، وتأثيره في قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ".

أهمّيةُ الدِّراسة وأهدافُها: تأتي أهمية البحث من محاولته تقديم دراسةٍ موقف إحدى القوى الاقتصادية العالمية القزمة سياسيًا من أهم قضايا العالم، ومدى تأثير هذا الموقفِ في هذه القضيَّة وفي التَّغيرات التي أصابتها. ويسعى البحثُ إلى تحقيق مجموعة أهداف، أهمها: تتبع موقف اليابان التَّاريخيّ من قضيَّة الصِّراع العربيّ "الإسرائيليّ"، وتحليل العوامل المؤثرة في سلوك اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ". إضافة إلى دراسة موقف اليابان من الأحداث المرتبطة بقضيَّة الصِّراع العربيّ "الإسرائيليّ" المباشرة؛ كالانتفاضات الفلسطينية الأولى والثانية، ومسألة السَّلام العربيّ "الإسرائيليّ"، وغير المباشرة كحروب الخليج وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

منهج البحث: لتحقيق دراسةٍ منهجيّةٍ صحيحة، يجب اعتماد منهجين يكمِّلان بعضهما بعضًا، هما منهجُ العلوم السِّياسيَّة الذي يسمح بتتبع التَّطوّرات السِّياسيَّة وفهمِ النُّظُمِ والسُّلوكيات والتوجهات السِّياسيَّة لأي دولة والمنهج العلمي التَّاريخي الذي يعتمد تتبعَ الأحداثِ التَّاريخيَّة ممَّا يَسمح بفهم الحاضر والمستقبل من خلال جمع المعلومات وإخضاعها للفحص بهدف التَّأكُّد من صحتها ثَمّ الحصول على النَّتائج وتفسير الأحداث

تعاريف ومصطلحات:

مبدأ يوشيدا Yoshida Doctrine: يُنسب إلى شيجيرو يوشيدا Shigeru Yoshida (1878–1967) أوَّلِ رئيسِ وزراء يابانِيّ بعد الحرب العالمية الثَّانية (1946–1947) وللمرة الثانية (1948–1954)، وقد ساد مبدأ يوشيدا سياسة اليابان خلال مرحلة الحرب الباردة. وأمّا استراتيجيةُ مبدأ يوشيدا فتقومُ على ركيزتين أساسيتين: الأولى اقتصاديَّةٌ لبناء الاقتصاد المحلي الياباني، والثَّانية أمنية تَضْمَنُ أمنَ اليابان من خلال التحالف الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استغل يوشيدا هذا الجانبَ أحسنَ استغلال من خلال رفضه الدَّائم لكلِّ محاولات الولايات المتحدة الأمريكية زيادةَ نَفقاتِ اليابان العَسكريّة، وذلك اعْتمادًا على المادة التَّاسعة من الدّستور الياباني الذي حرَّمَ امْتِلاكَ اليابان قوَّةً عَسكريّةً. فالهدفَ الأساسَ المُعلن –كما أسلفتُ– لمبدأ يوشيدا هو التّركيزُ على الانتعاشِ الاقتصاديّ في ظلِّ الافتقار إلى القوّة العسكريّة من خلال تحقيق تعافٍ اقتصاديٍّ سَريعٍ يَسمح للبابان أنْ تصبحَ مرة أخرى قُوَّةً عالميّةً تُمَّكنها من إعادة تسليح نفسها.

وما ذهبت إليه اليابانُ لم تكن النزعة السلمية هي أساس في نَهجها، بل كانت مُنْسجمةً مع السِّياسة الواقعيّةِ التي لجأت إليها اليابان في نهجها فيما يتعلق بالعلاقات الدولية[2].

مبدأ شينزو آبي Abe Doctrine: يَنْشُدُ مبدأ رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي (1954–حتى الوقت الحاضر) السِّياسة الواقعية التي تهدف أساسًا إلى تطوير السِّياسة اليابانية على المدى الطويل، وهي السِّياسة التي سَعى إليها شينزو آبي بعد فوزِ حزبه الليبراليّ الدّيمقراطيّ بانتخابات مجلس النُّوّاب (2012/12/16) ومجلس المستشارين (2013/7/21) وحصوله على الأغلبية. واعتمد آبي في مبدأه على أنّ المكاسبَ التي حَقّقها مبدأ يوشيدا– التي أتاحت لليابان أن تقطف ثمارها على الفور بأن أصبحتْ ثانيَ اقتصادٍ في العالم بعد سنوات قليلة من معاهدة التحالف الأمنية اليابانية –الأمريكية عام 1951– قد قَيدتْ أيَّ مرونةٍ للدبلوماسيّة اليابانيّة؛ لذلك طرح آبي علاقةً جديدةً تعتمد سياسةً خارجيّةً أكثرَ استباقية، وتعطي مُرونةً أكبر لِحدود هذه العلاقة بهدف تعزيز التَّحالف من أجل السَّلام والاستقرار العالميين. وقد اعتمد في سياسته على موقف الشَّعب الياباني، ففي عام 2015 رأى 82.9% من اليابانيين أنَّ التَّحالفَ يمكن أن يُساهمَ في تعزيز الأمن القوميّ لليابان، بينما شَدَّد 84.6% على ضرورة الحفاظ على العلاقات الثنائية. وقد تم التركيز على إعادة تأسيسِ اليابان حتى تكون القوّةُ الرَّائدةُ في آسيا

[2]- Relevance of the Yoshida Doctrine in current U.S – Japan ties, Japan Today. Sur le sit: https://japantoday.com

اقتصاديًّا وعسكريًّا ودبلوماسيًّا؛ لتحقيق الهدف النّهائي لمبدأ آبي المتمثل في زيادة تأثيرها العالمي[3]. وتشكل السِّياسةُ الإقليمية (مواجهة الصِّين) وتعزيزُ التَّحالف الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية والقومية لمواجهة الصِّين التي تُعَدُّ أعلى تهديدًا من كوريا الشمالية – الذي يعود أساسًا إلى النِّزاع الإقليمي في بحر الصِّين الشَّرقي حول جزر سينكاكو حسب التسمية اليابانية وديايو في اللغة الصِّينية التي تسيطر عليها اليابان منذ نهاية الحرب الصِّينية –اليابانية الأولى 1895– أُسسَ مبدأ آبي المنتظر اعتماده يابانيًا. وتُعدّ هذه السِّياسةُ توجُّهًا مغايرًا لسياسة اليابان الأمنية بعد الحرب العالمية الثّانية. وقد أُعْلِنَ رسميًا عن السِّياسة الأمنيّة الجديدة لرئيس وزراء اليابان شينزو آبي من خلال قسم الأمن القومي في دائرة السِّياسة الخارجيَّة في وزارة الخارجية اليابانية بتاريخ 2013/12/19[4].

أولًا: العوامل المؤثرة في موقف اليابان من مسألة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ":

أسَهَمَت مجموعةٌ من العوامل في تَطوّرِ موقف اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ". ففي فترة الحرب الباردة كانت اليابان بعيدةً عن ممارسة دورٍ سياسيٍّ واضحٍ لها في المنطقة العربيّة. إلّا أنَّ التّغيرات التي شهدتها السَّاحةُ الدّوليةُ دَفعت الدّبلوماسيّةَ اليابانيّةَ إلى تغيير موقف اليابان التقليديّ، ومِن ثمّ زيادة الجهودِ لممارسة أدوارٍ أكثرَ فعاليةً سياسية ودبلوماسية. وقد تأثّر الموقف الياباني بجملةٍ من العوامل: منها انتهاءُ نظام القطبية الثُّنائيّة، وحرب الخليج الثانية، في الوقت الذي تبقى فيه العوامل الاقتصاديّةُ (النَّفط والمصالح التجارية) والعلاقةُ مع إسرائيل والتأثيرُ الأمريكيّ أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في موقف اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ الإسرائيليّ.

1– عاملا النَّفط والمصالح الاقتصادية. في محاولة منها للحفاظ على المصالح الاقتصادية عملت الحكومةُ اليابانيّةُ على إبعاد المصالحِ الاقتصاديّةِ عن المشكلات

---

[3]- Hughes Christopher W: Abe Doctrine as Japan's grand strategy: New Dynamism or Dead-end?, The *Asie-Pacific Journal* | *Japan Focus*, Volume(13), Issue(30), Number(4), 2015, P: 1-6

http://japan.kantei.go.jp/96_abe/documents/2013/_icsFiles/afieldfile/2013/12/18/NSS.pdf

[4]- أنظر أيضا: استراتيجية الأمن القومي اليابانية، على موقع رئاسة وزراء اليابان، على الرابط الآتي:

http://japan.kantei.go.jp/96_abe/documents/2013/_icsFiles/afieldfile/2013/12/18/NSS.pdf

Idem

السِّياسيَّة في محاولة منها جَعلَ التَّعاون الاقتصاديّ المفتاحَ الذي يساعد على تجاوز العراقيل السِّياسيَّة. وانطلاقًا من ذلك قرَّرتِ اليابانُ فَصل السِّياسة عن الاقتصاد بهدف ضمان الحصول على المواد الأوليّة، وفتحَ أسواقٍ جديدةٍ لتصريف المنتجات اليابانيّة بمنأى عن المشكلات السِّياسيَّة، وهو ما عبر عنه رئيسُ الوزراء الياباني إيزاكو ماتو خلال محادثاته التي جرت عام 1965 مع الرَّئيس الأمريكيّ جونسون. فحاجاتُ اليابان من المواد الأولية متنوّعةٌ ومتعددةٌ، ويأتي على رأسها النَّفط والغازُ الطَّبيعيّ، فالعلاقات العربيّة اليابانية تطورت باعتبار أنَّ البلادَ العربيّة هي أحدُ أهم مصادر أمن اليابان الاقتصاديّة، وتتميز العلاقاتُ العربيّةُ اليابانيّةُ– مثلها مثل علاقات جار اليابان ومنافستها الإقليمية الصِّين–مع البلاد العربيّة بالتَّعدُّد والتّنافر، فهو تعاون على أوسع نطاق اقتصاديًا وخلافات سياسية ولا سيّما فيما يتعلق بقضيَّة الصِّراع العربيّ الإسرائيليّ[5].

ومن خلال متابعةٍ تاريخيَّةٍ لموقفِ اليابان وسياستِها تجاه قضيَّة الصِّراع العربيّ– "الإسرائيليّ"، نلاحظ تفاوتًا كبيرًا واضحًا بين كون هذه المنطقة مركزَ اعتماد اليابان من مواد الطّاقة على أنّها أكبرُ مستوردٍ للنِّفط في العالم، وما لها من تأثير في تطور اليابان ورفاهيتها، وبين مستوى مشاركتها السِّياسيَّة فيها، ثُمّ ظهورها قُوّةً عالميّةً فاعلة ومؤثّرة. إن منطقة الشَّرق الأوسط منطقةٌ لا يمكن فَصلُ القضايا الاقتصاديّة المهمَّةِ فيها عن القضايا الاجتماعية والسِّياسيَّة والاستراتيجية الأكثر عمقًا. وقد عبَّرَ رجلُ أعمالٍ ياباني بمرارةٍ عن ضعف الموقفِ الياباني في المنطقة متسائلًا عن عَدم وجود علاقةٍ لليابان بالثّورة الإيرانيّة، أو علاقةٍ تاريخيّة بقضيَّة الصِّراع العربيّ الإسرائيليّ؛ لأنَّ تجريدَ العلاقات الاقتصادية من سياقاتها السِّياسيَّة والدّبلوماسية أمرٌ طبيعي بالنسبة لليابان.

وتشكل احتياجاتُ اليابان من الموادّ الأوليَّة اللازمة لمصانعها وضمان توفرها إضافة إلى أهمية وجود أسواق لتصريف منتجاتها الصِّناعيّة أهمَّ مرتكزات سياسةِ اليابان الخارجيّة، ولا سيّما مع منطقة الشَّرق الأوسط. فأسواقُ البلاد العربيّة ولا سيما الخليجيةِ منها من أهمِّ الأسواق العالميَّة الّتي تتميز بطاقةٍ استهلاكيّةٍ كبيرةٍ ومرنةٍ من جهة، وقدرةٍ على مواكبة تطور المنتجات وتنوعها من ناحية قدرتها على الدَّفع من جهة ثانية.

ويُشير الدبلوماسيُّ الأمريكيُّ لينكولن بلومفيلد إلى الأسباب الكامنة وراء الاهتمام الياباني بتقدّم عملية السَّلام العربيّة–"الإسرائيليّة"؛ وأوّلُ هذه الأسبابِ هو أنّ حدوثَ أيّ نزاع في المنطقة يمكن أن يؤثر سلبًا في الاقتصاد الياباني بسبب إمكانية حدوث انقطاع

[5]– رامز، جوزيف: أبعاد السِّياسة اليابانية في الشرق الأوسط. على الرابط:
http://www.indigomagazine.jp/2017/03/14/1/

في إمدادات النَّفط، أو بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار، والسبب الثاني يتمثل في محاولات اليابان تجنب حدوث نزاعٍ مسلّحٍ في المنطقة يمكن أن يُفرزَ مواقفَ سلبيةً في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليابان يكون سببه عدم قدرة هذه الأخيرة على إرسال قوات عسكرية فعّالة–لأسباب دستورية– الأمرُ الذي يقف حائلًا أمام مشاركتها في العمليات الحربية، أو فضِّ أيّ نزاعٍ يمكن أن تشهده المنطقة، وهو ما أثبتته حرب الخليج الأولى. أمّا السبب الثالث فيتمثل في إحساس اليابان– بالنّظر إلى قوتها الاقتصادية العالمية التي تتمتع بها– بأنّ العالم ينتظر منها أن تُساهم في عملية الاستقرار والتقدم العالمي في المناطق الحساسة من العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط[6].

2–انتهاء نظام القطبية الثُّنائيّة. ممّا لا شكَّ فيه أنَّ التَّغيراتِ العالميَّةَ التي شهدها العالم بعد عام 1990 من انهيارِ نظام القُطبيّة الثُّنائية، وتَفرد القُطب الأمريكيّ في السِّياسة العالميّة قد أثّر في بنية النِّظام العالميّ، وفي سياسات كثير من الدّول، ولا سيّما تلك التي تسعى لأن يكون لها مكانٌ دوليٌّ مؤثرٌ وفاعلُ كحال اليابان الدّولة العملاقة اقتصاديًا، وهو ما تجلّى حقيقةً في ظُهور تغيّراتٍ مَلحوظةٍ في سياسة اليابان الخارجية؛ مثل: موقفها من القضايا العالمية التاريخية مثل قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ". فالسِّياسةُ اليابانيَّةُ بدأت بالتَّحرُّك مع بعض المرونة الدّبلوماسية لإيجاد مسارٍ عالميٍّ مختلف عن السَّير في مظلة السِّياسة الأمريكية.

3–حرب الخليج الثانية. شَكلتْ حربُ الخليجِ الثّانيةُ التي اندلعت في آب 1990 مفاجأةً كبيرةً للدّبلوماسيّةِ اليابانيّةِ، وكشفتْ بشكلٍ قاسٍ عن عُيوبها، ممّا دفعَ بعضَهم لتسميتها بصدمةِ الخليج للدبلوماسيّة اليابانيّة[7]. فمع الجهود اليابانيّة للاندماج في المعسكر الغربيّ في حرب الخليج الثانية، فشلت تلك الجهودُ تمامًا، وشكّلت فشلًا دبلوماسيًا لطوكيو، ولم يستطع رئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو (1989–1991) من تمريرِ قانون إرسال قوات إلى الخليج مع المساهمة المالية الضخمة البالغة 13 مليار دولار، الأمرُ الّذي أعطى اليابان صورةَ الأمَّة الأنانية، ومع أنّ بعض المراقبين وصفوا العملاق الاقتصادي بأنه قزم سياسي، فقد شكّلت حرب الخليج الثانية نقطةَ تحول كبيرٍ في الدُّبلوماسيّة اليابانية[8].

---

[6]– بلومفيلد، لينكولن: وجهة نظر عالمية: سياسة اليابان الشرق أوسطية، صحيفة البيان الإماراتية، تاريخ نشر المقال 1999/7/2، تاريخ الاطلاع على المقال: 2018/11/21. على الرابط:
https://www.albayan.ae/one-world/1999-07-02-1.1077486

[7]- Hiroshi Nakanishi: La politique étrangère du Japon après la guerre froide, La guerre du Golfe et la diplomatie japonaise. Sur le site: http://www.nippon.com/fr/features/c00202/

[8]- *Idem*

وخلال حرب الخليج الثانية عمِلت اليابانُ على اعتماد سياسةِ إمساك العصا من المنتصف في محاولة منها لإرضاء الأطرافِ العربيّة والغربية معًا، وذلك باعتمادها موقفًا متوازنًا يُرْضي جميعَ الأطراف، وسبيلُها في ذلك تنفيذُ قرارات مجلس الأمن الدّولي. مثل حَظْرِ استيراد النَّفط من العراق الخاضع حديثًا للاحتلال الأمريكي، على أنّه دولةٌ مُحتلة للكويت في نظر المجتمع الدّولي. واتبعت ذلك بتجميد أشكال التعاون الاقتصادي جميعًا مع العراقي تنفيذًا لقرارات الإجماع الدولي، ثمّ كان لأزمة الخليج الثانية تأثيرٌ مهمٌّ في مواقف اليابانِ من قضايا الشَّرق الأوسط. فقد وضعت اليابانُ استراتيجيةً جديدةً ركّزت بشكل أكبر على القضيَّة الفلسطينية، وأصبحت أكثر رغبةً في ممارسة دورٍ سياسيّ أكبر في قضايا المنطقة، وليس التركيز على تأمين إمدادات الطاقة إليها فحسب. وقد دفعتْ الانتقاداتُ الأمريكيَّةُ والأوربيَّةُ الموجّهة للحكومة اليابانيّة بسبب ضَعْفِ فاعلية مُساهمتها في تحرير الكويت إلى انتهاج سياساتٍ غايتها إرضاء الحليف الأمريكيّ، وتعميقِ وجودها وتفعيلِ دورِها في المنطقة العربيّة، وهذا الدّفع الذي تمخض عنه المزيدُ من التَّقارب مع "إسرائيل"، والابتعاد أكثر عن اتخاذ أي مواقف مؤيدة يمكن أن تصب في صالح العرب[9]. ويمكن التأكيد على أنَّ الدَّورَ المؤثّرَ لحرب الخليج الثانية في السِّياسة الخارجية لليابان تمثّل في تَخليها عن سياسة الحذر، والانطلاق نحو العمل من أجل زيادة دورها السِّياسيّ على المستوى الدّولي، وقد وجدت الدُّبلوماسية اليابانية في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها التاريخية أنّها السّاحةُ الأنسبُ لتحقيق تلك الغاية، وتطبيق توجهاتها الجديدة[10].

4– العلاقة مع "إسرائيل". تُقيم اليابانُ علاقاتٍ دبلوماسيةً كاملةً مع "إسرائيل" وتتبادل معها التمثيلَ الدّبلوماسيَّ، وتعود جذورُ العلاقاتِ اليابانيّةِ – "الإسرائيليّة" إلى عام 1952 الذي شَهد إقامةَ علاقاتٍ دبلوماسيةٍ كاملة بينهما قبل أن يتمّ الإعلانُ عن افتتاح سفارة يابانية في "إسرائيل" عام 1963، وتبقى العلاقات اليابانية–"الإسرائيلية" محكومةً بعاملين اثنين: **الأول** هو علاقة طوكيو مع واشنطن، والعامل **الثاني** هو العلاقةُ القائمةُ بين اليابان والدول العربيّة[11]. وقد خضعت العلاقاتُ بينهما لظروف المنطقة وإشكالاتها.

---

[9]– عبد الغني، إيمان عبد العال: السِّياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا 1990–2008، المكتب العربيّ للمعارف، القاهرة، 2015، ص: 145

[10]– Macmillan Palgrave: Japanese Foreign Policy in Asia and the Pacific: Domestic interests, American Pressure, and Regional integration, Akitoshi Miyashita, Yoichiro Sato, 2001, Pp: 115-118

[11]– عبد العاطي، بدر: أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة اليابان– إسرائيل، السِّياسة الدولية، العدد(153)، تموز 2003، ص: 11

فنتيجةُ ضغط أزمة النَّفط 1973 اضطُرت اليابانُ إلى إصدار بيان نيكايدو في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عامِ أزمة النَّفط، تضمّن تهديدها "لإسرائيل" بإعادة النَّظر في علاقاتها وسياستها معها إذا استمرت في احتلال الأراضي العربيّة. وتضمّن البيانُ كذلك أربعَ نقاط تمثلت في:

1- عدم احتلالٍ وكسبِ الأراضي بالقوة.

2- التّأكيدُ على انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967.

3- احترام أمن كل مناطق الشَّرق الأوسط ووحدتها.

ومع الحاجة الماسّة لوجود آليّةٍ دولية لضمان ذلك الاعتراف بالحقوق الفلسطينية واحترامها على أساس ميثاق الأمم المتحدة الداعي للسلام والعدل في منطقة الشرق الأوسط[12] يشير بيان نيكايدو إلى اعتماد طوكيو استراتيجيةٍ جديدةٍ، وانتهاج سياسةٍ توافقيّةٍ بوصلتها الحفاظُ على التّحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدمُ استعداء "إسرائيل" من خلال اتخاذ مواقف غير محسوبة العواقب من جهة، وتمتين علاقاتها مع الدّول العربيّة من خلال المبادرة إلى اتخاذ مواقف متعاطفة مع الحقوق العربيّة من جهة ثانية، وعدمُ الانفتاحِ الكاملِ على إسرائيل من جهة ثالثة[13].

وقد شهدت العلاقاتُ اليابانيةُ – "الإسرائيليّةُ" تَحسّنًا ملحوظًا، ويمكن اعتماد عامي 1986 و2003 مثالين للحكم على نوعيّة هذا التحسن. فقد شهد 1986 تزايدًا في حجم التّبادل التِّجاري بين البلدين لأكثر من 5%. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى دور اللوبي اليهوديّ، وأهميته داخل الولايات المتحدة الأمريكيّة، وإلى تأثير ذلك سلبًا أو إيجابًا في علاقاتها بـ"إسرائيل" من جهة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية. أمّا في عام 2003 فقد شهدت العلاقاتُ تحسنًا مهمًا ذا دلالة صَبَّ في صالح "إسرائيل"، فقد تمكّن وزيرُ خارجيتها سيلفان شالوم خلال زيارته لطوكيو في أيلول 2003 من إقناع اليابانيين بتجميد أرصدةِ حركة حماس في البنوك اليابانية، وإدراجها على قائمة "المنظمات الإرهابية[14]" حسب وصفها.

---

[12]- حجر، زيد علي: أبعاد مفصلية: اليابان في الصراع العربيّ–الإسرائيليّ، صحيفة 26 سبتمبر، العدد(1438)، 19شباط 2009.

[13]- مبيضين، مخلد عبيد: السّياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربيّة خلال الفترة من 1973 إلى 2004، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(33)، العدد(3)، 2006، ص: 516-538.

[14]- البستكي، نصرة عبد الله: اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، بيروت، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 2004، ص: 336.

وأدّى تقلُّص أهميّةِ المنطقة العربيّة كسوق للمنتجات اليابانية، وتراجعُ الدّور السِّياسيّ للنّفط، وانخفاض أسعاره دورًا في اعتماد اليابان مواقفَ جديدةً تعتمد على التّوازن ثلاثي المتطلبات: متطلبات التَّحالف مع الغرب، ومتطلبات الحفاظ على علاقاتٍ وثيقةٍ مع أطراف الصِّراع في المنطقة، ومتطلبات الحفاظ على علاقات جيدة مع "إسرائيل"، مُسوّغةً المتطلب الأخير بأنّها تسعى إلى تقريب وجهات النَّظر بين أطراف الصِّراع، وتشجيع "إسرائيل" على الدخول في مفاوضات وتقديم مساعدات مالية[15].

ثانيًا: تطور موقف (سياسة) اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ":

عملت اليابانُ على تعزيز علاقاتها الاقتصاديَّة مع دول المنطقة لتحقيق أمنِ الطَّاقة المتمثّل في ضمان استمرار إمدادات النَّفط وفتح أسواق لمنتجاتها، وقد عملت اليابان جاهدةً على فَصل العامل السِّياسيّ عن الاقتصاديّ عندما يتعلق الأمر بقضايا المنطقة العربيّة؛ لأنّ هذه القضايا تتداخل فيها الجوانبُ الاقتصاديّةُ مع الجوانب السِّياسيَّة الحسّاسة. ويمكن الحديثُ عن مرحلتين مفصليتين تَميّز فيهما الموقفُ الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ". ويكادُ يُجمع المهتمون على أنَّ العامَ 1973 كان عامًا فاصلًا في موقف اليابان تجاه قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ" من ناحية اعتمادها سياسةً جديدةً تضمن لها مصالحَها في المنطقة العربيّة. وقد حاولت اليابانُ بعد انهيارِ نظامِ القطبيَّة الثنائيّةِ اتّباعَ سياسةٍ متميزة عن السياسة الأمريكية بما يضمن لها مصالحها من جهة، ويوجد لها دورًا سياسيًا متميزًا يتناسب مع دورها الاقتصاديّ من جهةٍ أخرى.

من الحظر النَّفطي 1973 حتى أحداث الحادي عشر من أيلول 2001. وتمثل التّأثيرُ الحقيقيُّ للحظر النَّفطي في سعره الذي ارتفع أربعَ مرات من قبل كلّ الدّول المنتجة للنفط (أوبك)، وليس من قبل المنتجين العرب فقط. فتأثير النَّفط انعكس على كثير من الدّول ومن بينها اليابان بطبيعة الحال، نتيجة الاعتماد على النَّفط المستورد، وليس بسبب التَّعاطف في قضيَّة الصِّراع العربيّ "الإسرائيليّ"، الأمر الذي جعل اليابان من أكثر الدّول تضررًا من أزمة عام 1973. ويمكن القول: إنّ سياساتِ اليابان قصيرةَ الأجل تجاه كثير من القضايا الدولية ذات الصّلة بأمن اليابان السّياسيّ والرفاه والازدهار الاقتصادي لم تكن مفيدةً بشكل واضحٍ، بخلاف تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان مكلفًا للغاية؛ الحظر

[15]– المرجع نفسه: ص: 516–538.

النَّفطي 1973، وقضيَّة مصنع البتروكيماويات الياباني في بندرشاهبور بعد سقوط نظام الشّاه في إيران مثالان مهمان يفسّران تأثير سياسات اليابان وتحالفها مع الأمريكيين[16].

وأظهرت صدمةُ النَّفط الأولى حاجةَ اليابان إلى ضرورة مراجعة مواقفها فيما يتعلق بالقضايا العربيّة. فقد شكّل الحظرُ النَّفطي أكثر المراحل صعوبةً في سياسة اليابان تجاه قضيَّة الصِّراع العربيّ الإسرائيليّ خاصّةً والشرق الأوسط عامّةً. فقبل عام 1973 لم يكن أحدٌ يتصوّر حدوث خلل أو مشكلاتٍ في برامج إمدادات النَّفط لليابان أو إلى أي دولة أخرى، وقد كان لوقف الإمدادات وقعٌ خاصٌّ في اليابان المعتمدة بشكل شبه كُليّ على نفط المنطقة العربيّة. وباعتبار أنَّها الدّولةُ الأكثرُ اعتمادًا على النَّفط المتدفق من الشَّرق الأوسط وجدت السّلطاتُ اليابانيّةُ نفسها تحت سَيلٍ من الضُّغوط من نوع خاص، يطالبها بأن توجد أو على الأقل أن تُؤسس لنفسها موقعًا كدولة صديقةٍ يجعلها مَحْميّةً من التعرض لمثل هذه المواقف. وكان أوّلُ ردِّ فِعْلٍ سياسيٍّ ياباني من خلال مجلس الوزراء الياباني الذي سارع إلى إصدار بيانٍ عن موقف اليابان الذي يعارض فيه الاستيلاء على الأراضي بالقوّة، والمطالبة بانسحاب القوات "الإسرائيليّة" من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، ودعم الحقوق المشروعة للفلسطينيين[17]. إلّا أنَّ هذا الموقفَ لم يكن كافيًا لإرضاء الدّول المقاطعة، الأمرُ الذي دفع طوكيو إلى إصدار بيانٍ ثانٍ في 22 تشرين الثاني 1973 تعهّدت فيه بالمساهمة في سلامٍ قائمٍ على المبادئ، وإدانة الاحتلال المستمر للأراضي العربيّة، وهدّد البيانُ بإعادة النَّظر في سياسة اليابان تجاه "إسرائيل"[18].

لكنّ ذلكَ التّحرّكَ المضادَ نَجح في التَّقليل من فاعلية وحقيقة الخطوات اليابانية، ولا سيّما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المعتمدة في ضغطها على التّحالف التّاريخي الضَّامنِ لأمن اليابان وقوّتها الاقتصادية. فالصَّدعُ الذي أشار له بعضُهم لم يكن –في النّهاية– سوى حوارٍ شديدٍ نتج عنه قيامُ بعضهم بالقول: إنّ هذا التحالفَ إقليميٌّ فقط، ينطبق على منطقة شرق آسيا. وساهمت الضُّغوطُ الأمريكيّةُ والخوفُ من انتشار مقاطعة يهودية للمنتجات اليابانية في الأسواق الأمريكيّة في منع اليابان من اتِّخاذ خُطوات أخرى تجاوبًا مع المطالب

16- Dowty, Alain: Japan and the Middle East: singe of change, Middle East Review of international Affairs, vol(4), n°(4), December, 2000, Pp: 67-76

17– حول الموقف الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ" قبل أزمة النَّفط 1973، يمكن العودة إلى مقال "اليابان وإسرائيل والعرب"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد(14)، تشرين الأول 1972، ص: 97–112.

18- Kimura Shuzo: Japanese Middle East Policy-impact of the oil crisis, American Arab Affaires, n°(17), summer 1986, Pp: 68-69.

العربيّة في قطع علاقات طوكيو الدبلوماسية مع إسرائيل. فأظهرت -نتيجة لذلك- المواقفُ اليابانيةُ سياسيةً لفظيّةً دون أن تحدث تغييرًا أو فرقًا على أرض الواقع[19].

وشهدت العلاقاتُ العربيّة -اليابانية واليابانية- "الإسرائيليّة" ابتداءً من منتصف الثّمانينيّات تغيرًا مهمًّا صَبَّ في صالح "إسرائيل"، وأضرَّ بالمصالح العربيّة عمومًا؛ انتهاء بالمقاطعةِ اليابانيّةِ للشَّركات "الإسرائيليّة"، وعودةِ النشاط للعلاقات اليابانية - "الإسرائيليّة" مع زيادة تركيز الطَّرفين على تطويرها. وقد ترافقَ ذلك مع تراجعٍ في الموقف العربيّ نتيجة الخلافات العربيّة - العربيّة وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، إضافةً إلى ضعف الدّور السّياسي للبلاد العربيّة مع تراجع تأثير النَّفط سياسيًا بعد الإشباع الذي شهدته أسواق النَّفط العالميّة. ومع النَّظرة الإيجابيّةِ لعملية السَّلام المصرية - "الإسرائيليّة" التي عُوّلَ عليها أن تكون خطوة إيجابيّةً ومشجّعة لتحقيق السَّلام العادل والشامل أبدَت اليابان تحفّظها على اتفاقية السَّلام المصرية-"الإسرائيليّة"، من باب حرصها على أن يكون السَّلام عادلًا وشاملًا وليس ثنائيًا[20].

وقد أظهر اعتمادُ الاقتصاد الياباني على النَّفط، وصدمةُ النَّفط عام 1973 أنّ اليابان عكس الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تبقى عُرضة للاضطرابات والهزّات الاقتصادية. وكرَدٍّ فعلٍ على تلك الصّدمة حاولت اليابانُ التقليلَ من الاعتماد على النَّفط كمصدرٍ للطَّاقة (من 77.4% إلى 56.6% في عام 1986)، لكنّها عادت وحافظت على المستوى نفسه من الاستهلاك تقريبًا منذ ذلك التاريخ[21].

1-من أحداث 11 أيلول 2001 حتى الوقت الحاضر. عزَّزت أحداثُ الحادي عشر من أيلول من اهتمام اليابان بالمنطقة العربيّة، وأصبحت على رأس أولويّات سياسة اليابان الخارجية، فاليابانُ تسعى لأن تمارسَ دورًا قياديًا في أهم قضايا الصِّراع العربيّ- "الإسرائيلي". وقد سعت لممارسة هذا الدّورِ بعد تبنّي أفكار وتوجّهات التّيّارِ الواقعي في سياستها الخارجية، التيار الذي يعمل على تحقيق رغبة اليابانِ في ممارسة دورٍ عالميّ مع الحفاظ في الوقت نفسه على علاقات اليابان الأمنيّة والاقتصاديّة مع الولايات

[19]- Licklider, Roy: Arab Oil and Japanese foreign Policy, Middle east review, n°(18), 1985, Pp: 23-29.

[20]- مبيضين، مخلد عبيد: مرجع سابق، ص: 516-538.

[21]- Shaoul. Raquel: Japanese Foreign Policy toward the Middle East 1973 to 1990: the Non-Commitment Policy, the Asian Pacific Journal, volume(3), issue(9), 28 September, 2005. Sur le site: https://apjjf.org/-Raquel-Shaoul/1573/article.html

المتحدة الأمريكية، والتّنسيق مع هذه الأخيرة في القضايا ذات الطابع العالمي[22]. وركّزت اليابانُ سياستها تجاه الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ" في جهود تسوية الصِّراع العربيّ– "الإسرائيليّ" انطلاقًا من أنَّ هذه المسألةَ يُمكن أن تُعزز من مكانتها العالميّة. ويمكن حَصر القنوات التي اعتمدت عليها سياسةُ اليابان في تسوية الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ" في: –الاتصالاتِ المتبادلة بين اليابان ومسؤولي الشّرق الأوسط– وزيادة الاهتمام بالجوانب السِّياسيَّة والأمنية بعد أن كان الاهتمام يقتصر على الجانب الاقتصادي[23]– ومشاركةُ اليابان في مؤتمر مدريد للسّلام حين ترأّست مجموعةَ العمل الخاصّة بالبيئة في المفاوضات متعدّدة الأطراف–وإنشاءُ بعضِ المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصاديّ في المنطقة مثل البنك الإقليمي للشّرق الأوسط وشمال أفريقيا[24].

وعملت الحكومةُ اليابانيةُ بعد أحداث الحادي عشر من أيلول على إحياء دورها في عملية السَّلام بفعل جهودها ووجودها في المنطقة العربيّة؛ الجهود الدُّبلوماسيّة بشكل خاص. وقد ظَهر النَّجاحُ الدّبلوماسيّ الياباني من خلال "عقد مؤتمر السَّلام وبناءِ الثِّقة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيليّ": نحو تعايش مستمر ودائم" في طوكيو (19 – 20 آيار 2003). ويهدف المؤتمرُ إلى محاولةِ إرساءِ أسس تنفيذ خارطةِ الطَّريقِ بما يُحقِّق التَّعايشَ المشترك والمستمر بين الفلسطينيين و"الإسرائيليّين"، والتَّخفيفِ من مَخاوف كُلِّ طَرف من الطّرف الآخر، والاتِّفاقِ على أساليبِ ووسائل التّغلب عليها، وتحديدِ حَجم ودور ومسؤوليات المجتمع الدولي[25].

ثالثًا: اليابانُ وعمليّةُ السَّلام العربيّة–"الإسرائيليّة":

شكّلت عمليّةُ تسوية الصِّراع العربيّ "الإسرائيليّ" أهمَّ الوسائلِ التي عبرت عن الموقف الياباني. فقد مثّلت تلك العمليةُ –من وجهة نظر طوكيو– وسيلةً لإبرازِ وجود الدّبلوماسية اليابانيّة على السَّاحة الدّوليّة كفاعلٍ دوليٍّ مؤثّر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد عَبّرتِ اليابانُ عن قلقها العميقِ عن مسيرة السَّلام العربيّة – "الإسرائيليّة" التي وصَفتها بأنَّها لم تُحقق التقدّمَ المطلوب مع التّغيرات الملحوظةِ التي شهدتها. فالاعتقادُ الياباني هو أنَّ الطّرفين ما زالا بعيدين عن تحقيق السَّلام. في حين تأمل

[22]– هلال، رضا محمد: السّياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثانية، مجلة السّياسة الدولية، أكتوبر 2003

[23]- Diplomatic bluebook 2014. Sur le site:
https://www.mofa.go.jp/fp/pp/page22e_000566.html

[24]– هلال، رضا محمد: مرجع سابق

[25]– المرجع نفسه.

اليابانُ أن تستفيد الأطرافُ المعنية من الجهود من أجل السَّلام. وتركز السّلطات اليابانيةُ على عملية المؤتمرات الدّولية على أنَّها الوسيلةُ الأجدى لتحقيق السَّلام، فأبدت استعدادها الإيجابيَّ للمساهمة الفعّالة في تعزيز المحادثات السِّياسيَّة مع العرب والإسرائيليين"، وتقديم المساعدة للفلسطينيين. وبموجب ميزانية عام 1989 كانت اليابان تعتزم المساهمةَ بمبلغ 246 مليون دولار لصندوق التنمية اليابانية الفلسطينية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1.230 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[26].

وكان لأزمة النَّفط 1973 والظّروفِ التي شهدتها المنطقةُ العربيّةُ دورٌ مهمٌّ في دفع اليابان نحو إعادة النّظر في سياستها تجاه قضيَّة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ" والقضايا المتعلقة بها مع التّركيز على الحفاظ على علاقاتها مع العرب، والعمل على توثيقها، ولعب دورٍ سياسيٍّ فاعلٍ من خلال عملية السَّلام العربيّة–"الإسرائيليّة" تمثل بدعوة ياسر عرفات لزيارة العاصمة اليابانية عام 1981[27].

وقد شرح الكتابُ الأزرقُ لعام 1989 موقفَ اليابان من قضيَّة السَّلام في الشرق الأوسط من خلال النقاط الآتية:

– الاعتمادُ على قرارات مجلس الأمن 242 و383 لتحقيق السَّلام في الشّرق الأوسط من خلال الانسحاب "الإسرائيليّ" من جميع الأراضي المحتلة منذ عام 1967، والاعترافِ بحقِّ تقرير المصير للشّعب الفلسطينيّ، وإقامة دولته المستقلة، والاعتراف بحقّ "إسرائيل" في الوجود، مع وجوب مراعاة المتطلبات الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة.

– الاعتمادُ على المفاوضات لتحقيق السَّلام من خلال تأييدها عقدَ مؤتمرٍ دوليّ كإطار للمفاوضات.

– استعدادُ اليابان للتّعاونَ بفعالية مع جميع الجهود لتحقيق السَّلام[28].

وتسعى اليابان إلى القيام بدورٍ أكثرَ فاعليّة في عملية السَّلام وجهودِ بناء الثِّقةِ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي". وقد مثّلت زيارةُ رئيس الوزراء الياباني كويزومي الرسمية 2006 دليلًا على جدية طوكيو في جهودها تلك. وتُوّجت تلك الجهودُ من خلال

---

[26]- Diplomatic bluebook 1989. Sur le site:
https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/1989/1989-contents.htm

[27]– مبيضين، مخلد عبيد: مرجع سابق، ص: 516–538.

[28]- Diplomatic bluebook, 1989, Op, cit.

الإعلان عن مبادرة ممَرّ السَّلام والازدهار[29] التي تهدف إلى إقامة نوعٍ من التّعاون بين أربع دول هي اليابانُ وفلسطينُ والأردنُ و"إسرائيلُ"، وذلك من خلال إقامةِ منطقةٍ للصّناعات الزّراعيّة في الضِّفّة الغَربية، وإنشاءِ مراكز توزيع داخل الأردنِ لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الدّولية. وتعتقد طوكيو أنَّ مثلَ هذه المبادرةِ يمكن أن تُحقّق هدفين يُسهمان بشكل فعّالٍ في تحقيق السَّلام. أمّا الهدفُ الأول فيساهم هذا المشروعُ في بناء الثقة بين الأطراف المعنية، وهو ما تُركّز عليه السِّياسةُ اليابانية. وأما الهدف الثاني فهو تحقيق النّمو الاقتصاديّ في الأراضي الفلسطينية الذي يُساعد على تحقيق الاستدامة للاقتصاد الفلسطينيّ الذي يمهّد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[30].

ومع ذلك فإنَّ مستوى المشاركةِ اليابانيَّةِ في الشّرق الأوسط لم يعكس حقيقةَ هذه الطموحات. فتخلّي اليابان عن القوّة العسكريّة أو مبيعات الأسلحة في سياستها الخارجية يشكل قيدًا خطيرًا في منطقة من العالم كان استخدام القوة متكررًا للغاية، وكانت مبيعات الأسلحة أداةً أساسيّةً للتأثير. لكنَّ اليابان بقيت مع ذلك لاعبًا هامشيًا في السّاحتين السِّياسيَّة والدبلوماسيّة، وبدأت اليابانُ في ممارسة دورٍ رسميٍّ في المنطقة في التّسعينيات من القرن الماضي، مع تطوير القنوات متعددة الأطراف المرتبطة بعملية السَّلام العربيّة – "الإسرائيليّة" والرامية إلى ضمان الاستقرار الإقليمي. ومع أنّ مستوى الزّيارات اليابانية للشّرق الأوسط كانت قليلةً، فقد شَكّلت قضيَّةُ الصِّراع العربيّ "الإسرائيليّ" فرصةً مهمّةً لليابان لممارسة دورٍ سِياسيٍّ فعّالٍ ومؤثر يوازي الدّورَ الاقتصاديَّ العالميَّ الذي تتمتع به؛ إذ استغلت اليابان عملية السَّلام التي بدأت عام 1991 في العاصمة الإسبانية مدريد لتؤكد حضورها في المنطقة العربيّة، ودورَها في أهمّ القضايا العالمية وأكثرها حضورًا وفعالية وتأثيرًا على المستوى العالمي.

وظهر الدّورُ الياباني في عملية السَّلام العربيّة الإسرائيليّة في مشاركتها في المفاوضات متعدّدةِ الأطراف، وهو الدّورُ الأكثرُ فَعاليّة لطوكيو في المسار السياسي. فقد ترأّستِ اليابانُ مجموعةَ عَمل البيئة والتنشيط في مجموعات عمل التنمية الاقتصادية

---

[29]– يهدف ممر السَّلام والازدهار إلى تحقيق السَّلام وتوفير فرص عمل للفلسطينيين وتسهيل تصدير منتجاتهم الزراعية والصّناعية عبر ممرٍّ خاصٍّ إلى الأردن ومنه إلى العالم. كما يهدف المشروع إلى تطوير البنية التحتية وإقامة مشاريع اقتصادية في الأراضي الفلسطينية لتعزيز جهود السَّلام للوصول إلى تسوية تقود بدورها إلى قيام دولة فلسطينية. للمزيد يمكن العودة إلى: مبادرة (ممر السَّلام والازدهار) اليابانية تجدد تأكيدها تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وكالة الأنباء الكويتية كونا. على الرابط: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2723732

[30]– رامز، جوزيف: أبعاد السّياسة اليابانية في الشرق الأوسط. على الرابط:
http://www.indigomagazine.jp/2017/03/14/1/

الإقليمية والمياه، وتمويل الكثير من المشاريع التي تدخل في إطار عمل هذه المجموعات. إلا أنَّ النّجاح الذي حققته اليابانُ في مشاركتها في القضايا الفنّية لعملية السَّلام لم يقابله نجاحٌ في المسار السّياسيّ، فطلبت اليابان الانضمام إلى اللجنة الرُّباعيّة المعنية بالملفِّ الفلسطيني، لكنّ طلبها رُفِضَ من الطّرف الأوربيّ الذي كان يخشى أن يتأثر دوره من الدّور الياباني. ومع ذلك واصلت اليابان جهودها السِّياسيَّةَ، من تعيينِ مبعوثٍ خاصٍّ للحكومة اليابانية في الشّرق الأوسط، والقيام بمبادراتٍ وطرحِ أفكارٍ سياسيّةٍ، ثمّ المشاركة في بعض الترتيبات الأمنية التي تتفق عليها الأطراف المعنية بعملية السَّلام[31]. ويبقى السؤال المطروح ما مدى فعالية الدور السياسي لليابان وتأثيره ؟ فاليابانُ تمارس دائمًا دورها في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للفلسطينيين، وهو المجال الأرحبُ والأهمُّ لدور اليابان الشرق أوسطي.

ويمكن الإشارة إلى جملةٍ من الجهود والإجراءاتِ التي قامت بها الحكومةُ اليابانية ترجمت من خلالها الموقفَ اليابانيَّ الفعليَّ من عملية السَّلام العربيّة – "الإسرائيليّة" في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أوّلُ هذه الإجراءاتِ تمثل في تفعيل الممارسات الدّبلوماسية في سياسة اليابان الشّرق أوسطيّة من خلال تنشيط البعثات الدبلوماسية والزّيارات الرّسميّة، وإجراءِ الاتّصالات المكثّفة بين المسؤولين اليابانيين ومسؤولين من الأطراف المعنية بعملية السَّلام[32]، إضافةً إلى تكثيف الاجتماعات المرتبطة بعمليّة السَّلام وتقديمِ المساعدات للفلسطينيين، والعملِ على طرح المبادرات والمشاركة ببعض الترتيباتِ الأمنيّةِ المتّفقِ عليها مسبقًا مع الأطراف المعنية، ومن الجهود الأخرى التي يمكن الإشارةُ إليها رغبةُ اليابان في ممارسة أدوارٍ سياسيّةٍ وأمنية في المنطقة، وعدم الاكتفاء بممارسة دورٍ اقتصاديٍّ والعمل على تأمين إمدادات النَّفط كما كان الوضع في مرحلة الحرب الباردة. وتعمل اليابان أيضًا على تركيز جهودها على مفاوضات السَّلام متعددة الأطراف في محاولة منها للقيام بدورٍ مؤثرٍ في المسار السّياسي، ولا سيّما المسارين الفلسطيني واللبناني[33].

وتنفيذًا لتلك الجهود أوصت وزارةُ الخارجية اليابانية عام 2002 بضرورة القيام بدور في عملية السَّلام، وبأهمية الحفاظ على هذا الدّور من خلال سرعة تحرّكها أو التركيز

---

[31]- السِّياسة اليابانية تجاه عملية السَّلام العربيّة–الإسرائيليّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. على الرابط: http://www.ecssr.ac.ae

[32]- في مرحلة الحرب الباردة، كانت الاتصالات غالبًا ما تتم بين مسؤولين يابانيين ونظرائهم في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج العربيّ بشكل خاص.

[33]- مبيضين، مخلد عبيد: مرجع سابق، ص: 516-538.

على عملية التنسيق مع الدّول ذات العلاقة بمسألة الصِّراع العربيّ–"الإسرائيليّ"، وعدم الاعتماد على دور الولايات المتحدة الأمريكية، واستضافة اجتماعات أكاديمية فلسطينية – "إسرائيلية" لبحث الوضع النهائي للقضيَّة الفلسطينية. وفي محاولة منها لتفعيل دورها الذي أوصت به وزارة الخارجية، عملت اليابانُ على تعيين مبعوثٍ خاصٍّ لها إلى الشّرق الأوسط ابتداءً من عام 2002 كحال العديد من الدّول الأخرى، وحاولت الانضمام للمجموعة الرُّباعية المعنية بالملفّ الفلسطيني[34]. كما عملت الحكومةُ اليابانية على استضافة اجتماعات غيرِ رسميّة لوفود رسميّة وأكاديمية ورجال أعمال من فلسطين و"إسرائيل" بهدف بناء الثقةِ ومناقشةِ الوضع الفلسطيني[35].

رابعًا: موقف اليابان من الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000.

كان لليابان موقفٌ سلبيٌّ من الانتفاضات الفلسطينية من وجهة النّظر العربيّة، فقد أدانت اليابان العنفَ بكلّ أشكاله ومهما كان مصدره، ومن ضمنها الانتفاضة الفلسطينية الأولى[36]. وكان للانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 دورٌ مؤثّرٌ في موقف اليابان من قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ". ففي أعقاب الانتفاضة الثانية ظهر الانحياز الياباني للرؤيتين الأمريكية والإسرائيليّة من حيث تحميلُ الجانبِ الفلسطينيّ مسؤوليّةَ أعمالِ العنف. وقد ترجمت السّلطات اليابانيةُ موقفها ذلك على أرض الواقع حين عَملت على تجميد دورها في عملية السَّلام لمدة عام كامل (من أيلول 2000 إلى أيلول 2001)، وذلك تماشيًا مع الرؤية "الإسرائيليّة" والموقف من الدور الأمريكي في عهد جورج بوش الابن في التعامل مع الملف[37].

وكانت اليابانُ قد دعت إلى وقفِ أعمالِ العنف، ورحّبت بجُهودِ لجنة ميتشل[38] التي دعت هي الأخرى إلى وقف العنف والعودة إلى مفاوضات السَّلام. كما دعتِ اليابانُ إلى رفع الحصارِ عن الضِّفّةِ الغربية وقِطاع غزة، والعملِ على تقديم المساعدات للفلسطينيين. وعمومًا فقد كانت جهودُ اليابان تنصب بالدّرجة الأولى بالدّعوة إلى ضبط

---

[34]– قوبل الطّلب الياباني بالانضمام إلى اللجنة الرباعية بالرّفض مع موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب موقف الاتحاد الأوربي الذي كان يخشى من منافسة الدور الياباني.

[35]– مبيضين، مخلد عبيد: مرجع سابق، ص: 516–538.

[36]– البستكي، نصرة عبيد الله: مرجع سابق، ص: 236

[37]– هلال، رضا محمد: السّياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثانية، مجلة السّياسة الدولية، أكتوبر، 2003.

[38]– تم تشكيل اللجنة في 17 تشرين الأول 2000 مهمتها تقصي الحقائق والوقوف على أسباب الانتفاضة الفلسطينية الثانية برئاسة جورج ميتشل العضو السابق وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي.

النفس، والعملِ على استعادة الثقة بين الطَّرفين بهدف الحفاظ على استمرارية عملية السَّلام وفاعليتها[39].

وتطوّر الموقفُ الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ" إلى موقف النّظرة الأحادية؛ لأنّ موقف طوكيو منذ منتصف التسعينيّات من القرن الماضي المتمثل في محاولة إرضاء الطّرفين تغيّرَ مع سيادة نظام القطبية الأحادية لينتقل مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثّانية إلى التناغم والتوافق الكامل مع الموقفين الأمريكي و"الإسرائيلي"؛ كتحميل السّلطة الفلسطينية مسؤوليّةَ فشل كامب ديفيد الثانية، ومسؤولية أعمال "العنف" التي شهدتها الأراضي المحتلة، بل وصل الأمرُ إلى وصف وزارة الخارجية اليابانية عمليات المقاومة الفلسطينية بأنها "إرهابية"، في الوقت الذي لم تقم بإدانة الأعمال التي تقوم بها "إسرائيل" من عمليات قتلٍ وتهجيرٍ وتهديمٍ. وانتقل الموقفُ الياباني من البيانات إلى الفعل حين خفّضت اليابان مساعداتها للسّلطة الفلسطينية بنسبة 75 % تنفيذًا لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الضّغط على الفلسطينيين لإنهاء عملياتهم[40].

الخاتمة:

تميّز الموقفُ الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ" بعدم اعتماده نهجًا ثابتًا معتمدًا التّدخّلَ غير المباشر، بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية غيرِ المحدودة مع البلاد العربيّة من جهة، و من غير المِساس بعلاقاتها السِّياسيَّة والاقتصادية الثابتة مع "إسرائيل" من جهة ثانية.

وبناءً على ذلك لا يمكننا إعطاءُ وصف واحدٍ وثابت للموقف الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، بل يمكن تقسيم هذا الموقف حسب المراحل التاريخية وظروف كل مرحلة. وعلى العموم فالصِّفاتُ الثلاثُ التي يمكن أن نصف فيها الموقف الياباني من خلال الاعتماد على الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالصفات الآتية: – تبنّي الرّؤية والموقف "الإسرائيلي"، وموقفٌ متعاطفٌ مع العرب، وموقفٌ حياديّ. وأشار بعضهم إلى أنّ اليابانَ غالبًا ما كانت تعمل على إرضاء "إسرائيل" بسبب الضَّغط الذي تمارسه الولاياتُ المتحدة الأمريكيّة حليفة الطرفين معًا. وأمّا موقفها المتعاطفُ مع العرب فلم يظهر إلّا خلال أزمة النَّفط الأولى والسّنوات القليلة التي تلتها نتيجة الحاجة اليابانية لموارد الطاقة التي كانت تحصل عليها من الدّول العربيّة؛ لأنّ اليابان كانت في

[39]- مبيضين، مخلد عبيد: مرجع سابق، ص: 516-538.

[40]- السّياسة اليابانية تجاه عملية السَّلام العربيّة–الإسرائيليّة، مرجع سابق.

حاجةٍ للعرب أكثر من حاجة العرب لليابان. وأمّا الموقف المحايد والأخير فقد اعتمدته اليابانُ بعد انتهاء الحرب الباردة؛ إذ يمكن أن يوُصف بالحياد الجزئي لا الكلي، وكان هذا الموقفُ محاولةً من القيادة في طوكيو لمسايرة موقف الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لليابان. في حين وصف بعضهم الموقف الياباني بالموقف المتوازن؛ أي: التوفيق بين عدم اتباع مواقف تؤدي إلى استعداء "إسرائيل"، وهو الأمر الذي يصبُّ في خانة مساندة المواقف الأمريكية وتنفيذها (الأمر الذي أظهرها كتابع للسياسة الأمريكية وليس فاعل أو مؤثر) من جهة، وتوثيق علاقاتها السِّياسيَّة مع العرب من خلال إظهار أكبر قدرٍ ممكنٍ من التَّعاطف مع قضاياهم المصيرية من جهة ثانية.

ويمكن أن نصف المحدِّداتِ والعواملَ التي تؤثر في الموقفِ الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ "الإسرائيليّ" بأن بعضها متغير وبعضها ثابت. فالعاملُ الثابتُ في ذلك يتمثل في علاقاتِ اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية، وموقفِ هذه الأخيرة من تلك القضيَّة، علمًا أنّ المواقف اليابانية لا تخرج عن تلك المواقف الأمريكية، بل غالبًا ما تُوصف بأنّها تابعةٌ تبعيةً شديدةً للمواقف التي تصدرها أو تتخذها واشنطن. وأمّا المواقفُ المتغيرةُ فهي العلاقات الاقتصاديّة، ولا سيّما عامل النَّفط الذي فقدَ مع الزمن مفعولهُ وتأثيرَهُ السِّياسيّ، وعلاقات اليابان مع أطراف الصِّراع وتفضيل اليابان لعلاقاتها مع "إسرائيل" على حساب العلاقات مع العرب، وهو ما أظهره الحرصُ الياباني بشكل واضح في الابتعاد عن أيّ قرار أو أي إجراء يمكن أن يزعج "إسرائيل". وقد شجّع طوكيو على ذلك الموقفُ العربيّ نفسه المفكك والمتغير وغير الفعال والعاجز عن إدارة قضيَّة الصِّراع العربيّ مع "إسرائيل"، فاليابان أصبحت غيرَ مبالية بالموقفِ العربيّ ولا تعطي اهتمامًا كبيرًا لردود الفعل العربيّة تجاه أي قرار يمكن أن يَصدر عن الجانب الياباني يخص قضيَّة العرب المصيرية.

ومن الواضح جليًّا ارتباطُ الموقفِ الياباني من قضيَّة الصِّراع العربيّ – "الإسرائيليّ" بالعلاقات العربيّة – اليابانية بشكل عام وبالعلاقات اليابانيّة – الفلسطينية بشكل خاص. ووقد ارتكز موقفُ اليابان من العلاقات مع المنطقة العربيّة على مجموعة من الأسس عدتها اليابانُ حجرَ الأساس في علاقاتها مع المنطقة العربيّة. وهذه الأسس هي: التّعاونُ الاقتصاديُّ الذي يسمح لليابان بتأمينِ حصولها على المواد الأولية (النَّفط والغاز بالدرجة الأولى)، وضمانُ الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصِّناعيّة، وفصلُ الأمورِ الاقتصادية عن القضايا السِّياسيَّة من خلال الابتعاد عن تناول الأمور السِّياسيَّة، والاعتماد على الاقتصاد لحل المشكلات السِّياسيَّة.

المصادر والمراجع

العربيّة:

1. البستكي، نصرة عبد الله: اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

2. عبد الغني، إيمان عبد العال: السِّياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا 1990-2008، المكتب العربيّ للمعارف، القاهرة، 2015.

الأجنبية:

1. Diplomatic bluebook 2014. Sur le site: https://www.mofa.go.jp/fp/pp/page22e_000566.html

2. Diplomatic bluebook 1989. Sur le site: https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/1989/1989-contents.htm

3. DOWTY Alain, « Japan and the Middle East : sings of change, », Middle East Review of international Affairs, vol. 4, n°. 4 December 2000, pp. 67-76

4. HIROSHI Nakanishi., La politique étrangère du Japon après la guerre froide, La guerre du Golfe et la diplomatie japonaise. Sur le site: http://www.nippon.com/fr/features/c00202/

5. HUGHES Christopher W: Abe Doctrine as Japan's grand strategy: New Dynamism or Dead-end?, The Asie-Pacific Journal | Japan Focus, Volume 13, Issue 30, Number 4, 2015.

6. KIMURA Shuzo: Japanese Middle East Policy-impact of the oil crisis », American Arab Affaires, n° . 17, summer 1986.

7. LICKLIDER Roy: Arab Oil and Japanese foreign Policy, Middle east review, n°. 18, 1985.

8. MACMILLAN Palgrave: Japanese Foreign Policy in Asia and the Pacific: Domestic interests, American Pressure, and Regional integration, Akitoshi Miyashita, Yoichiro Sato, 2001

9. Relevance of the Yoshida Doctrine in current U.S – Japan ties, Japan Today. Sur le sit: https://japantoday.com

10.SHAOUL Raquel: Japanese Foreign Policy toward the Middle East 1973 to 1990: the Non-Commitment Policy, the Asian Pacific Journal, volume 3, issue 9, 28 September, 2005. Sur le site: https://apjjf.org/-Raquel-Shaoul/1573/article.html

المقالات:

1. حجر، زيد علي: أبعاد مفصلية: اليابان في الصِّراع العربيّ–"الإسرائيلي"، *صحيفة 26 سبتمبر*، العدد(1438)، 19 شباط 2009.
2. عبد العاطي بدر: أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة اليابان–إسرائيل، السِّياسة الدولية، العدد(153)، تموز 2003.
3. مبيضين، مخلد عبيد: السِّياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربيّة خلال الفترة من 1973 إلى 2004، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(33)، العدد(3)، 2006.
4. هلال، رضا محمد: السِّياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثانية، مجلة السِّياسة الدولية، أكتوبر 2003.
5. اليابان وإسرائيل والعرب: مجلة شؤون فلسطينية، العدد(14)، تشرين الأول 1972.

المواقع الالكترونية:

1. استراتيجية الأمن القومي اليابانية، على موقع رئاسة وزراء اليابان، على الرابط: http://japan.kantei.go.jp/96_abe/documents/2013/_icsFiles/afieldfile/2013/12/18/NSS.pdf
2. العلاقات بين "بلاد الشمس المشرقة" والعرب.. من التجارة إلى الحوار السياسي، السِّياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربيّة مستقلة، جريدة الجزيرة الإماراتية، 2018/4/24. تاريخ الاطلاع 2018/11/7. على الرابط: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/46133a9c-725d-4fd3-89b3-34607886e4e5
3. بلومفيلد، لينكولن: وجهة نظر عالمية: سياسة اليابان الشرق أوسطية، صحيفة البيان الإماراتية، تاريخ نشر المقال 1999/7/2، تاريخ الاطلاع على المقال 2018/11/21. على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/1999-07-02-1.1077486
4. رامز، جوزيف: أبعاد السِّياسة اليابانية في الشرق الأوسط. على الرابط: http://www.indigomagazine.jp/2017/03/14/1/

5. مبادرة (ممر السَّلام والازدهار) اليابانية تجدد تأكيدها تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وكالة الأنباء الكويتية كونا. على الرابط:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2723732

6. السِّياسة اليابانية تجاه عملية السَّلام العربيّة–الإسرائيليّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. على الرابط:
http://www.ecssr.ac.ae